الحكمية في كل تصديق ان يضاف الكون الى المحكوم عليه ويجعل المحكوم به خبرا عنه
كما في قولنا زيد انسان فيقال النسبة الحكمية كون زيد انسانا وفي الجملة سبك من الجملة الخبرية
معنى مفرد ويناسب له قوله والتصديق هو ان يحصل نسبة هذه الصورة اي صورة التي تسبق
قوله انها مطابقة لها بدل من النسبة قوله او التكذيب لمخالف ذلك فان قلت هذا الكلام يقتضي
ان العلم اما التصور واما التصديق واما التكذيب فلا ينحصر العلم في التصور والتصديق
نقول التكذيب ايضا تصديق الا انه ليس تصديقا بالنسبة الايجابية ومراده ذلك فانا
اذا تصورنا النسبة فلا يخلو اما ان يدرك ان النسبة مطابقة لنفس الامر او يدرك ان النسبة
ليست مطابقة لنفس الامر او لا يدرك لا هذا ولا ذاك والاول هو التصديق بتلك
النسبة والثاني هو التكذيب بتلك النسبة والتصديق بنقيضها والثالث هو الشك
قوله وهو مر صحيحا ذكرنا وهو ان الشيخ ما قسم العلم الى التصور والتصديق بل الى
التصورين احدهما التصور الساذج والآخر هو التصور المقيد بالحكم فلا يكون قسم العلم
الا الحكم وغيره مطابقة لما ذكره الشيخ قوله ليس المراد ان العلم ينقسم الى التصورين
اعلم ان تقسيم الشيخ في الشفاء والاشارات ليس بمطلق والا لم يكن القسمة حاصرة الا
لان التصديق عنده علم على مقتضى تعريفه اي تعريف الشيخ التصديق وهو قوله
والتصديق هو ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء انفسها انها مطابقة
لها اذ لا نعني من العلم الا حصول صورة الشيء في العقل وهو ليس شيء منهما اما انه ليس
بتصور معه تصديق لان نفي العام منه وهو التصور يستلزم نفي الخاص وهو التصور الا
الذي يقارن الحكم ومقارنة التصور للحكم لا يستلزم كونه تصديقا الا على مذهب الشيخ
لان تصور المقارن للحكم غير الحكم والتصديق عنده نفس الحكم ولا على مذهب الامام
لان المعتبر في ماهية التصديق عنده ليس مقارنة الحكم في الجملة بل الحصول مع
الحكم كما حققناه كل ذلك واما قيد بقوله عنده لانه على قول من يجعل الحكم من

من مقوله

من مقولة الفعل لا يكون التصديق علما صورا، كان الحكم نفسه او جزؤه بل المراد بان
حصول العلم على الوجهين وذلك لا يستلزم الحصر فيهما ولئن سلمنا ذلك لكن المقسم ليس مطلق
العلم بل العلم التصوري يعني ان العلم بالشيء التصوري اي تصور الشيء تصورا فقط
ينقسم الى قسمين تصور ساذج اي تصور فقط غير مقارن للتصديق وتصور
مع التصديق فان العلم بالانسان مثلا اما ان يكون تصورا ساذجا واما ان يكون الا
تصورا مع الحكم عليه بشيء كالحيوان مثلا وان شارح الفاضل اورد في المسودة
بعد قوله لانا نقول ليس مراده ان العلم ينقسم الى التصورين الى آخره سؤالا و
هو ان التصديق يستلزم للتصور مع التصديق لان التصديق لا يوجد بدون الا
التصور سواء كان جزؤه او شرطه على اختلاف المذهبين وذكر التصور هو التصور
مع التصديق ومنع الخلو بين الشيء والملزوم يوجب منع الخلو بين الشيء واللازم فمنع
الخلو بين التصور والتصديق الذي هو الملزوم يوجب منع الخلو بين التصور وبين
التصور مع التصديق اللازم للتصديق فكما يفيد تقسيم العلم الى التصور والتصديق
الحصر كذلك يفيد تقسيمه الى التصور مع التصديق للحصر لان العلم اذا لم يكن خاليا عن
احدهما ثبت الحصر بالضرورة واجاب بان اللزوم ههنا بحسب الوجود لان لزوم التصور
مع التصديق للتصديق ليس بحسب الصدق لان التصديق لا يصدق عليه انه
تصور مع التصديق بل بحسب الوجود والحصر المعتبر في الاقسام انما هو الحصر بحسب
الصدق لان المراد من التقسيم حصر ما صدق عليه المقسم في الاقسام المذكورة في
التقسيم فيجب ان يكون كل ما صدق عليه المقسم يصدق عليه احد الاقسام ومنع
الخلو بينهما بحسب الوجود لا يوجب ذلك ولما كان جواب هذا السؤال ظاهرا
حذفه من الكتاب قوله العلم يحصل على الوجهين والتحقيق فيه ان في وجود
التصديق نوع خفاء اراد الشيخ ان ينبه على وجوده فنبه عليه بما سبق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)